**كلية الحقوق والعلوم السياسية**
**قسم الحقوق**
**السنة الجامعية:2025-2026**

**المستوى: السنة الأولى جذع مشترك**

## الإجابة النموذجية لامتحان مادة الاقتصاد السياسي
## السداسي الثاني

**أجب عن مايلي:**

**السؤال الأول: ما أبرز ملامح الفكر الاقتصادي الكنسي في العصور الوسطى؟**

**ج:**

من أبرز معالم العصور الوسطى ظهور النظام الإقطاعي في أوربا ،**كنظام سياسي و اقتصادي** ،ويرى المؤرخون أن نشأة هذا النظام ،تعود إلى ما حدث من تطورات سياسية في أعقاب سقوط روما على يد القبائل الجرمانية ،وتتمثل هذه التطورات السياسية في **زوال الحكومة المركزية وتنصيب قادة الجيش حكاما على أقاليم الإمبراطورية.**

*تعتبر **الزراعة** النشاط الرئيسي في الاقتصاد الإقطاعي،ولذلك كانت الأرض أهم مقومات الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الإقطاعي.

-تشكل كل إقطاعية وحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن الإقطاعيات الأخرى وتقوم كل منها على أساس الاكتفاء الذاتي.

- كما اقتصرت المبادلات التجارية في الغالب على **المبادلات العينية** دون حاجة كبيرة إلى **النقود (الفلاح ينتج ليأكل ،وغالبا لا يوجد لديه فائض لكي يبعه في السوق)**.

**2-2-الهيمنة الفكرية للكنيسة على المجتمع الإقطاعي:**

لم يكن لدى مفكري القرون الوسطى وعلى وجه الخصوص "**رجال الدين**"تحليل اقتصادي ولكن كان لديهم بعض الأفكار الاقتصادية ذات العلاقة بالأوضاع التي كانت سائدة في عصرهم ،ويمكن تلخيص أهم معالم هذا الفكر الاقتصادي في المواضيع التالية:

***مبدأ التقسيم الطبقي للمجتمع:**أغفل المفكرون المسيحيون في العصور الوسطى مبدأ المساواة بين بني البشر جميعا،كأحد مبادئ الدين المسيحي ويرجع ذلك إلى وجود مبدأ آخر في الدين المسيحي ،ينص على أن دار الدنيا هي فترة تحضير وانتقال عابرة ، **لذلك فإن وجود رقيق الأرض كطبقة تابعة وخاضعة لطبقة الأسياد الإقطاعيين أصبح أمرا مشروعا من الناحية الدينية.**

* **الملكية الفردية:**لقد بحث **توماس الإكويني SAINT THOMAS AQUINAS (1225-1274)**،مشكلة **مشروعية الملكية الفردية**،و أخذ بما ذهب إليه أرسطو وأسس دعواه على أمرين هامين:

-**الأمر الأول:**هو أن الملكية الخاصة أفضل النظم من حيث أن عناية الفرد بالأموال عندما يكون مالكا لها أكثر من عنايته بها، إذا لم يكن هو مالكا لها.

-**الأمر الثاني:**فيتمثل في أن حق الملكية الخاصة ليس حقا مطلقا كما أورده **القانون الروماني** ،ذلك أن الملك يجب أن يستخدم ملكيته للصالح العام.

***فكرة الثمن العادل:**نادى رجال الفكر الكنسي وعلى رأسهم **سان توماس** بتطبيق فكرة **الثمن العادل** أو "**المبادلة المتكافئة**".

***القرض بفائدة:** استقر الرأي السائد على **تحريم القرض بفائدة**،وقد ظلت القاعدة سارية دون نقاش في معظم فترة العصور الوسطى،وبناء على ذلك فإن استرداد ثمن القرض أمر مشروع،أما الفائدة عن القرض فهي غير مشروعة وغير جائزة إطلاقا لأن **الفائدة هي ثمن استعمال النقود.**

## **السؤال الثاني: في ضوء ما درسته، ما العمليات الأساسية التي تقوم عليها المشكلة الاقتصادية؟**

## **ج:**

**1-عملية الإنتاج:**

يقصد بالإنتاج التنسيق بين جميع **عناصر الإنتاج** بهدف الحصول على مواد أو خدمات صالحة للاستجابة إلى رغبة معينة، ومن المعلوم أن عناصر الإنتاج عند الاقتصاديين هي الطبيعة والعمل ورأس المال ،بمعنى أن الشخص الذي يرغب في إنتاج مادة معينة عليه استعمال العناصر المذكورة سابقا.

فالطبيعة يستخرج منها المادة الخامة،أما العمل فبواسطته يتم تحويل المادة الخام المستخرجة من الطبيعة إلى سلعة صالحة للاستهلاك، أما رأس المال فهو عبارة عن وسيلة يتم بواسطتها تحصيل الإمكانات المادية لتحويل هذه المادة.

ولما كان الإنتاج يهدف إلى إشباع الحاجات فإنه يتعدد بما يهدف إليه وعلى ذلك ،فإن الحاجات هي التي تحدد الإنتاج ،ولكن الحاجات متعددة والموارد محدودة ،لذلك فمن غير المتصور مع هذا الوضع أن يقابل كل حاجة الإنتاج اللازم لإشباعها.ومن ثم تصبح المشكلة هي مشكلة تحديد الحاجات التي تحدد دون غيرها الإنتاج.

**2- عملية المبادلة:** هي حلقة وصل تجمع بين الإنتاج والاستهلاك،ولم تكن عملية المبادلة موجودة في المجتمعات القديمة التي كانت تعرف بالمجتمعات المغلقة ،حيث كانت العائلات فيها تقوم بإنتاج كل ما

تحتاجه من غذاء وملبس ،ومع التطور الذي عرفته هذه المجتمعات بمرور الزمن بدأت عملية التبادل في الظهور والانتشار فيما بين العائلات أولا ثم ما بين القرى والمدن ثانيا.

وقد انتشرت عملية التبادل ،في بادئ الأمر في شكل سلعة مقابل سلعة ،أو في شكل خدمة مقابل خدمة وهو ما يعرف بالمقايضة ،ويرتبط التبادل بظاهرة تقسيم العمل الاجتماعي فلولا تقسيم العمل لاضطر كل واحد منا أن ينتج لنفسه جميع ما يحتاجه من منتوجات فلا تقسيم للعمل دون تبادل ولا تبادل دون تقسيم العمل .

وتبدأ عملية المبادلة مباشرة بعد الانتهاء من عملية الإنتاج حيث يعرض المنتج إنتاجه للبيع ويستعمل ناتج مبيعاته لشراء مواد أخرى ،يستخدمها في عملية الإنتاج أو ليستهلكها فبائع الخبز مثلا يبيعه ويشتري الدقيق لمخبزته والملابس واللحم لاستهلاكه.

ومن بين الوسائل المستعملة بين الأفراد في مبادلاتهم هي النقود أو العملات التي حلت محل المقايضة ،التي كانت مستعملة في العصور القديمة وقد عرفت النقود تطورا كبيرا من نقود المعادن النفيسة كالذهب والفضة إلى نقود يصدرها البنك.

**4- عملية التوزيع:** المقصود بالتوزيع هو الكيفية التي يتم بموجبها تقسيم ثمن السلع بين من شاركوا بشكل أو آخر في إنتاج هذه السلعة،وهذه الأنصبة يمكن أن تكون أجرا للعمال أو فائدة لأصحاب رؤوس الأموال ،أو ريعا لملاك الأراضي أو ربحا لمن يقومون بإدارة عملية الإنتاج لحسابهم.

والجدير بالذكر ،أن القواعد التي تحكم هذا التوزيع ،تختلف باختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع،ففي النظام الإقطاعي حيث يحتل ملاك الأراضي مكان الصدارة ويعتمد الإنتاج أكثر ما يعتمد على الزراعة،يحصل هؤلاء الملاك على القدر الأكبر من الدخل القومي،في حين أن المنتجين الحقيقيين وهم العبيد والأقنان والعمال ،لا يحصلون إلا على جزء ضئيل فقط من منتوج عملهم لإعاشتهم وإعاشة أسرهم،ليستمروا في تجديد عملية الإنتاج.

أما في النظام الرأسمالي حيث يقوم الرأسماليون بتوجيه الإنتاج ويملكون رأس المال المستخدم ،فيه يحتفظ الرأسماليون لأنفسهم بالقدر الأكبر من الدخل القومي ،أما في ظل النظام الاشتراكي فالتوزيع يتم وفق قانون "**من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجاته**" فالتوزيع هنا يستهدف تلبية الاستهلاك المتزايد من السلع والخدمات لأفراد المجتمع .

**5- عملية الاستهلاك:**إن عملية الاستهلاك هي التي تمكن الأفراد من إشباع حاجاتهم ورغباتهم ،وبالتالي فالاستهلاك هو ذلك النشاط الذي يزاوله الإنسان لإشباع حاجاته ،وذلك من خلال عمليات إتلاف المنتوجات بطريقتين:

**-الطريقة الأولى:**استهلاك إنتاجي وتسخر فيه قوى الإنتاج في عملية إنتاج وخلق الثروة (**كتحويل القطن إلى قماش**" .

-**الطريقة الثانية:**استهلاك خاص ومفاده أن يستعمل أفراد المجتمع السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم وسد رغباتهم بصورة مباشرة ،وهذا النوع من الاستهلاك لا يساهم في إعادة الإنتاج من جديد .

**السؤال الثالث: ما مضمون نظرية ادم سميث في القيمة؟**

**ج:**

تناول **آدم سميث** موضوع القيمة من عدة زوايا فميز بين "**قيمة الاستعمال** و "**قيمة المبادلة** " للسلع،و الأولى هي المنفعة التي تعود على الشخص من استعماله لسلعة بشكل مباشر،أما الثانية ،قيمة المبادلة ،هي النسبة التي تحصل على أساسها مبادلة سلعة بسلعة في السوق.

وتحدد **قيمة المبادلة** لأي سلعة بحسب **آدم سميث** على أساس العمل الذي تحتويه،أي على أساس "**ساعات العمل**"التي بذلت في إنتاجها.وليس المقصود بالعمل هذا العمل المباشر فقط،بل رأس المال والمواد الأولية،تمثل عملا إنسانيا مخزونا أو محسوبا في رأس المال أو في المادة الأولية.

**السؤال الرابع: ما الفكرة الأساسية لنظرية توماس مالتوس حول السكان والنمو الاقتصادي؟**

**ج:**

أبرز ما قدمه **مالتوس** في تطور الفكر الاقتصادي ،خلال **القرن التاسع عشر**،هو **نظريته في السكان**،فقد لوحظ تزايد السكان في نهاية **القرن الثامن عشر**،بشكل ملموس، في حين أن الإنتاج الزراعي يتناقص،بسبب رداءة المحصول الفلاحي في عدة سنوات متتالية،فازدادت تعاسة الجماهير الفلاحية والعمالية وازداد بؤسها،واعتبر **مالتوس** أن سبب **فقر السكان** يعود إلى كون عدد السكان يرتفع بصورة تفوق بكثير زيادة المواد الزراعية التي تمنحها الطبيعة،والطبيعة لا تلبي حاجات المجموعة البشرية،في حين أن هذه الأخيرة تتضخم وتتكاثر بسرعة.

لكن هذه الحالة من الاختلال بحسب **مالتوس**،لا يمكن أن تستمر ،لأن الطبيعة نفسها توجد "**الموانع التلقائية**" في شكا أوبئة أو مجاعات أو حروب،الأمر الذي يترتب عليه إعادة التوازن بين عدد السكان والمواد الغذائية وتسمى هذه **الموانع بالموانع الايجابية**.

من جانب آخر يوضح **مالتوس**،بأن الإنسان يستطيع بإرادته أن **يطبق موانع وقائية**،وذلك بأن يمتنع الأفراد غير القادرين عن الزواج بشرط أن يكون امتناعهم هذا طواعية ومقرونا بالعفة حتى لا يزيد عدد المواليد من غير الزواج ،وقد لاحظ **مالتوس** بأن الموانع الوقائية تعمل بقوة في البلدان المتخلفة ،في حين تسود الموانع الوقائية لدى الشعوب المتقدمة.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة السكانية تختلف من بلد إلى آخر،تبعا لنوع العلاقة القائمة بين الموارد الاقتصادية وتعداد السكان،ففي بعض البلدان التي تشكو عدم كفاية السكان استغلال الموارد الاقتصادية ،اتبعت سياسة تشجيع النسل،ففي فرنسا وألمانيا تقرر منح إعانات مالية مهمة للعائلات

الكبيرة العدد،وقروض للعائلات الجديدة التكوين،وجعل الالتجاء إلى الطلاق امرأ عسيرا،وفرض ضريبة على العزاب وعلى المتزوجين الذين لا أبناء لهم،ويبدو أن هذه السياسة كانت لها أثار ايجابية على زيادة عدد السكان في هذه الدول.